ورشة عمل للبرلمان الصومالي حول إدماج العدالة الاجتماعية فى التشريعات في جمهورية الصومال الفدرالية

مقديشو، 3-4 حزيران/يونيو 2025

المذكرة التوضيحية

استكمالاً لأنشطة التعاون الفني التي تستجيب للطلب المقدم من قبل مجلس الشعب في جمهورية الصومال الفدرالية، تنظم مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون والتنسيق مع لجنة العدالة الاجتماعية التابعة للبرلمان الصومالي، ورشة عمل وطنية حول إدماج العدالة الاجتماعية في التشريعات في جمهورية الصومال الفدرالية وذلك بتاريخ 3 و4 حزيران/يونيو 2025.

ألف – الخلفية

يُعدّ إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في عمل البرلمان خطوة جوهرية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فإضفاء الطابع المؤسسي للعدالة الاجتماعية في التشريعات والسياسات الوطنية يضمن تعزيز المساواة والإنصاف وحماية الحقوق، مما يساهم في تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. كما أن هذا النهج يعزز مشاركة جميع الفئات المجتمعية، بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، في عملية صنع القرار، ما يؤدي إلى بناء مجتمع أكثر تكافؤاً وشمولية. إن تبني البرلمان لهذه المبادئ يسهم في إرساء أسس الحوكمة الرشيدة، ويعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات التشريعية، مما يعزز من فرص بناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

ومن هنا، بناءً على أنشطة التعاون الفني السابقة التي تم تنفيذها مع البرلمان الصومالي؛ وعملاً بنتائج وتوصيات ورشة العمل الأخيرة التي عقدت في مقديشو في أكتوبر 2022؛ واستكمالاً للمشاورات السابقة؛ وإلحاقاً بإنشاء فريق عمل من البرلمانيين مكلف بالتعاون مع الإسكوا بشأن دمج العدالة الاجتماعية في التشريعات الوطنية، تعمل الإسكوا على وضع استراتيجية وطنية للعدالة الاجتماعية يتبناها البرلمان الصومالي. وهذا بدوره يتطلب اتباع نهج تشاركي وشامل ومتسق يعكس السياق الاجتماعي والسياسي الخاص بجمهورية الصومال الفيديرالية ويستند إلى المبادئ الأربعة للعدالة الاجتماعية؛ وهي المساواة، والإنصاف، والحقوق، والمشاركة.

ومن المتوقع أن تهدف الإستراتيجية إلى تحديد ومعالجة التفاوتات الاجتماعية، وتعزيز الإنصاف، وضمان تمثيل الفئات الضعيفة في العمليات التشريعية، لضمان عدم تخلف أحد عن الركب. وسوف يشمل ذلك مراجعة لبعض القوانين والسياسات القائمة، وتحديد الثغرات التي لا تعكس العدالة والإدماج وحقوق الإنسان بشكل كاف. ولضمان أن تعمل التشريعات على تعزيز التنمية المستدامة وبناء السلام في الصومال، مع حماية حقوق وكرامة جميع المواطنين، سوف تؤكد الإستراتيجية على أهمية التعاون مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان والشركاء الدوليين، بالإضافة إلى الاستفادة من قصص النجاح في بلدان وسياقات أخرى.

ولتحقيق ذلك، سيتم تنظيم ورشة عمل تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي للعدالة الاجتماعية في عمل البرلمان. وستقدم الورشة ملخصاً سريعاً لكيفية دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في التشريعات، كما ستهدف إلى زيادة الوعي والمعرفة لدى أعضاء اللجنة الفرعية البرلمانية بشأن مبادئ ومحددات العدالة الاجتماعية، وتوجيههم في كيفية دمج هذه المبادئ في العمليات التشريعية (القوانين الجديدة، أو تعديل القوانين القائمة من خلال الإصلاحات التشريعية وما إلى ذلك).

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال المناقشات الجماعية والحوارات، ستخصص الورشة لمراجعة وإقرار مسودة الإطار الفني للإستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية مع أعضاء فريق العمل. وتتضمن الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في الصومال رؤية واضحة تهدف إلى تعزيز المساواة والإنصاف الاجتماعي من خلال تحقيق أهداف محددة ترتبط بأولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

ويعتمد تنفيذ هذه الاستراتيجية على إطار مؤسسي متكامل يشمل التعاون بين الجهات الحكومية، والبرلمان، والمجتمع المدني لضمان تنسيق الجهود وتكاملها. كما تحدد الاستراتيجية أولويات ومحاور أساسية تركز على تعزيز تكافؤ الفرص، وتمكين الفئات المهمشة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والعمل اللائق. وتستهدف الاستراتيجية فئات متنوعة تشمل النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة، وسكان المناطق النائية لضمان عدم ترك أحد خلف الركب. ولضمان التنفيذ الفعّال، تتضمن الاستراتيجية آليات واضحة للمتابعة والتقييم، بما يسهم في قياس التقدم المحرز ومعالجة التحديات التي قد تعترض تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية. كما ستخصص الورشة لتحديد الخطوات العملية التالية التي سيقوم بها البرلمان الصومالي لدمج العدالة الاجتماعية في التشريعات.

باء- أهداف ورشة العمل

تهدف ورشة العمل إلى:

1- تعزيز المعرفة والفهم لمبادئ العدالة الاجتماعية: زيادة الوعي والمعرفة لدى أعضاء اللجنة الفرعية البرلمانية حول مفهوم العدالة الاجتماعية، مبادئها الأساسية، ومحدداتها، مع التركيز على كيفية دمج هذه المبادئ في العمليات التشريعية لتحقيق المساواة والإنصاف الاجتماعي.

2- بناء قدرات البرلمانيين في إدماج العدالة الاجتماعية في التشريعات: تقديم إرشادات عملية لأعضاء البرلمان حول كيفية دمج مبادئ العدالة الاجتماعية في صياغة القوانين الجديدة، وتعديل التشريعات القائمة من خلال الإصلاحات القانونية بما يعزز العدالة الاجتماعية في المجتمع الصومالي.

3- مراجعة وإقرار الإطار الفني للاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية: ستتضمن الورشة جلسات نقاشية مع أعضاء فريق العمل البرلماني لمراجعة وإقرار مسودة الإطار الفني للاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية، بما يضمن توافقها مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

4- وضع خطة عمل برلمانية لتعزيز العدالة الاجتماعية وتبني الاستراتيجية الموعودة: تحديد الخطوات العملية التالية التي سيقوم بها البرلمان الصومالي لضمان إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في العملية التشريعية، مع التركيز على آليات التنفيذ، المتابعة، والتقييم لضمان تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية بشكل فعّال ومستدام.

5- **مناقشة وصياغة إعلان برلماني مقترح يعكس الالتزام بتعزيز العدالة الاجتماعية وبناء جمهورية الصومال الفدرالية:** يُعد البرلمان جهة فاعلة رئيسية لتعزيز مقاربة شاملة للعدالة الاجتماعية وبناء السلام بما له من دور محوري في سن التشريعات، وإقرار السياسات، وضمان مساءلة المؤسسات العامة. وسيتم مناقشة وصياغة ملامح إعلان برلماني مقترح يُجسد التزام السلطة التشريعية بتعزيز مبادئ العدالة الاجتماعية وبناء السلام في الصومال.

سيوفر هذا الإعلان إطارًا مرجعيًا يعبر عن الإرادة السياسية للبرلمان ويعزز التنسيق مع الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين.

جيم - المشاركون/المشاركات

سيشارك في الاجتماع أعضاء لجنة العدالة الاجتماعية في البرلمان الصومالي بالإضافة إلى مجموعة من البرلمانيين من مجلس الشعب ومجلس الشيوخ المتخصصين في التشريعات والسياسات العامة.

دال – المنهجية واللغة المعتمدة

ستعقد الورشة يومي 3 و4 حزيران/يونيو 2025 في إحدى الفنادق في مدينة مقديشو، وسيتم إفادة المشاركين باسم الفندق المختار في الوقت المناسب، وذلك ضمن المعايير والقوانين المعمول بها في الأمم المتحدة. وستستغرق الورشة يومين حيث ستبدأ أعمالها في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً من يوم الثلاثاء الواقع فيه 3 حزيران/يونيو 2025 وتستمر لغاية الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر من يوم الأربعاء الواقع فيه 4 حزيران/يونيو 2025. ستجري مداولات الورشة باللغة العربية. وستتوفر الترجمة الفورية من وإلى اللغة الصومالية.

هاء- المراسلات

للمزيد من المعلومات الفنية حول الاجتماع او للاستفسار حول الترتيبات التنظيمية، يرجى توجيه المراسلات إلى:

السيدة أنجلا سماره
مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة
الهاتف الجوال: +961-3-662267
بريد إلكتروني: samaraa@un.org

ورشة عمل للبرلمان الصومالي حول إدماج العدالة الاجتماعية وبناء السلام فى التشريعات في جمهورية الصومال الفدرالية
مقديشو، 3-4 حزيران/يونيو 2025

برنامج العمل المقترح

اليوم الأول: الثلاثاء، 3 حزيران/يونيو 2025

التوقيت	الجلسة
9:00 – 8:30	تسجيل المشاركين.
	الجلسة الافتتاحية
9:45 – 9:00	- كلمات افتتاحية: ○ كلمة الأستاذ محمد عبد الرحمن نظيف، عضو مجلس الشعب وعضو لجنة الشؤون الاجتماعية ومكتب الإتصال بين البرلمان والإسكوا، جمهورية الصومال الفدرالية. ○ كلمة السيد أسامة صفا رئيس قسم العدالة الاجتماعية، مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، الإسكوا. - عرض أهداف وبرنامج ورشة العمل – السيدة أنجلا سماره، باحثة اجتماعية، قسم العدالة الاجتماعية، مجموعة العدالة بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة، الإسكوا. - تعارف بين المشاركين وتوقعاتهم من ورشة العمل.
	الجلسة الأولى: الإطار المفاهيمي للعدالة الاجتماعية والمساواة وعلاقتها بخطة التنمية المستدامة 2030
11:30 – 9:45	- تهدف هذه الجلسة الى: ○ التعريف بمبادئ العدالة الاجتماعية وكيف يمكن تفعيلها ضمن عمل البرلمان الصومالي. ○ استعراض دور البرلمانات في تبني ومأسسة العدالة الاجتماعية ضمن التشريعات والسياسات. ○ عرض أمثلة من تجارب دولية (كولومبيا، جنوب إفريقيا، أيرلندا) حول دور البرلمانات في تحقيق العدالة الاجتماعية وبناء السلام. ○ مناقشة المتطلبات الأساسية لتعزيز العدالة الاجتماعية في البرلمان الصومالي - الأنشطة: ○ عمل مجموعات لتحليل أمثلة دولية واقتراح توصيات للسياق الصومالي. ○ مناقشة عامة حول الفرص والتحديات أمام البرلمانات العربية لتعزيز العدالة الاجتماعية وبناء السلام.. *ميّسرة الجلسة: السيدة أنجلا سماره، الإسكوا*
12:00 – 11:30	استراحة قهوة.
	الجلسة الثانية: إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع مراحل العملية التشريعية
13:30 – 12:00	- تهدف هذه الجلسة إلى تعزيز فهم المشاركين حول كيفية إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في جميع مراحل العملية التشريعية والسياسات العامة، من خلال الإجابة على النقاط التالية: ○ ماذا يعني أن يشرّع البرلمان في قضايا العدالة الاجتماعية؟ ○ كيف تبدو استراتيجية برلمانية للعدالة الاجتماعية؟ ○ كيف يتم تقييم أثر السياسات والتشريعات في تعزيز العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. ○ كيف يتم دمج العدالة الاجتماعية في مراحل العمل التشريعي والسياساتي، بما يشمل: ○ عملية تقييم التشريعات والسياسات العامة. ○ إصلاح القوانين والسياسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة لضمان مزيد من الشمول والإنصاف. ○ تطوير وتنفيذ سياسات وتشريعات جديدة تعزز العدالة الاجتماعية. ○ تحليل الجوانب السلبية في التشريعات والسياسات العامة ووضع خيارات بديلة والتحقق من فعاليتها. ○ مناقشة استراتيجيات وآليات تحويل التشريعات إلى أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية مع التركيز على الفئات المهمشة والضعيفة. - الأنشطة: ○ عمل مجموعات: تصميم مبادرة برلمانية لدعم العدالة الاجتماعية. ○ مناقشة عامة: تبادل الأفكار حول التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق هذه المبادئ في السياق الصومالي. *ميّسر الجلسة: السيد أسامة صفا، الإسكوا*

14:30 – 13:30	استراحة الغذاء.
الجلسة الثالثة: البيئة الداعمة لإنجاح التشريعات القائمة على العدالة الاجتماعية	
16:00 – 14:30	- تهدف هذه الجلسة الى: ○ تحليل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداعمة لتشريعات العدالة الاجتماعية. ○ فهم وتحليل الإطار التشريعي والمؤسساتي في الصومال. ○ تحديد الفئات الأكثر تأثراً بالتشريعات الجديدة. - الأنشطة: ○ عمل مجموعات لفهم وتحليل الإطار التشريعي والمؤسساتي في الصومال وتقديم مقترحات لتحسينها. ○ مناقشة عامة. *ميّسرة الجلسة: السيدة انجلا سماره، الإسكوا*

اليوم الثاني: الأربعاء، 4 حزيران/يونيو 2025

الجلسة الرابعة: استعراض ومناقشة الإطار الفني للاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية	
11:00 – 9:00	- تهدف هذه الجلسة إلى استعراض ومناقشة مسودة الإطار الفني للإستراتيجية لوطنية للعدالة الاجتماعية في جمهورية الصومال الفدرالية تضم الخطوط العريضة والمحاور الرئيسية للاستراتيجية. وبالتحديد سيتم مناقشة: ○ الرؤية والأهداف للإستراتيجية ○ النتائج المتوقعة والإطار المؤسسي وشركاء التنفيذ ○ الأولويات الوطنية والمحاور الأساسية للإستراتيجية ○ الفئات التي تستهدفها الإستراتيجية ○ آليات التنفيذ والمتابعة ○ خطوات الاعتماد ○ الخطوات والإجراءات العملية - الأنشطة: ○ عمل مجموعات: • مناقشة وتحديد الأولويات الوطنية والمحاور الأساسية للإستراتيجية وآليات التنفيذ ومواءمتها مع السياق المحلي للصومال. • ضمان النهج المؤسسي-التشاركي لعملية تطوير الاستراتيجية وتبنيها وتنفيذها. • تحديد الدعم الفني المطلوب من الإسكوا. ○ مناقشة عامة: تبادل الآراء حول كيفية تفعيل الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ظل التحديات الاجتماعية والسياسية القائمة. *ميّسر الجلسة: السيد أسامة صفا، الإسكوا*
11:30 – 11:00	استراحة قهوة.
الجلسة الخامسة: نحو إعلان برلماني حول العدالة الاجتماعية وبناء السلام	
13:30 – 11:30	- تهدف هذه الجلسة إلى: ○ مناقشة وصياغة ملامح إعلان برلماني مقترح يعكس الالتزام بتعزيز العدالة الاجتماعية وبناء السلام. ○ رسم خارطة طريق للخطوات التالية لضمان تبني الإعلان البرلماني ومتابعة تنفيذه. - الأنشطة: ○ عمل مجموعات: اقتراح الإعلان البرلماني من خ ل الإجابة على : • ما هي الخطوات العملية لتبني الإعلان البرلماني؟ • من الجهات المسؤولة عن التنفيذ؟ (برلمان، حكومة، منظمات مجتمع مدني، شركاء دوليون...) • ما هو الجدول الزمني المقترح؟ (قصير، متوسط، بعيد المدى) • ما الموارد أو الدعم الفني والسياسي المطلوب لضمان نجاح الإعلان؟ ○ عمل مجموعات 2: تحديد خارطة الطريق من خلال الإجابة على الأسئلة التالية: • ما هي أبرز محاور خارطة الطريق؟ • من المسؤول؟ (برلمان، حكومة، مجتمع مدني، شركاء دوليون...) • ما هو الجدول الزمني وخطوات التنفيذ المرحلية؟ (قصير المدى – متوسط المدى – بعيد المدى) • ما الموارد أو الدعم المطلوب؟ ○ مناقشة عامة. *ميّسرة الجلسة: السيدة انجلا سماره، الإسكوا*
14:30 – 13:30	استراحة الغذاء.

الجلسة الختامية	
15:30 – 14:30	- تهدف هذه الجلسة الى: ○ تلخيص المخرجات الرئيسية للورشة. ○ اعتماد التوصيات النهائية بشأن مسودة الإطار الفني للإستراتيجية وخارطة الطريق لتفعيل الإطار الفني للإستراتيجية ○ كلمات ختامية وشكر للمشاركين. *ميّسر الجلسة: السيد أسامة صفا، الإسكوا*